الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/393
20 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: إشراك المرأة وإدماجها صورة فعالة في عملية التنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٢
ثانيا - المرأة في جدول أعمال القرن ٢١: تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين	٥-٢٠	٢
ألف - تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين وإشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية	٥-١٢	٢
باء - الجنسان في جدول أعمال القرن ٢١	١٣-٢٠	٥
ثالثا - أمثلة لمراعاة دور كل من الجنسين في التنمية المستدامة	٢١-٤٩	٦
ألف - الفقر ونوع الجنس	٢٢-٣٠	٧
باء - التوسع الحضري والجنس	٣١-٣٩	٩
جيم - الجنسان وتنظيم الأسرة	٤٠-٤٩	١١
رابعا - الخلاصات والتوصيات	٥٠-٥٥	١٤

* A/48/150 و Corr.1.

93-49824 081093 081093 111093

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٦٧/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والمتعلق بالمرأة والبيئة والسكان والتنمية القابلة للإدامة، أن يدرج في التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية فرعا عن دور المرأة في البيئة والتنمية القابلة للإدامة.

٢ - وهذا التقرير يحلل دور كل من الجنسين في البيئة والتنمية المستدامة. والهدف الشامل للتقرير هو إظهار كيفية إدراج شواغل الجنسين في تنفيذ ورصد جدول أعمال القرن ٢١[١] الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويتضمن التقرير تحليلا لدور المرأة في جدول أعمال القرن ٢١، واقتراحات وأمثلة واضحة عن كيفية إدراج تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين في وضع السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة ورصد جدول أعمال القرن ٢١. والتقرير يعتمد على عمليات إعداد مواضيع التنمية ذات الأولوية التي تعد للعرض على لجنة مركز المرأة وعمليات الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وللمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيتضمن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية التي سيتم استكمالها في عام ١٩٩٤ وخطة العمل للمؤتمر.

٣ - ومصطلح التنمية المستدامة يجمع بين مجموعتين من الأفكار المتعلقة بإدارة الأنشطة البشرية: مجموعة تركز على أهداف التنمية ومجموعة أخرى تركز على مواجهة ما للأنشطة البشرية من آثار ضارة على البيئة، والحد من تلك الآثار، وذلك بغية تلبية "احتياجات الجيل الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" حسبما ورد في تقرير لجنة "بروندت لاند"[٢]. ويجدر في أي مناقشة بشأن التنمية المستدامة، التأكيد على أنه يجب أن تحظى الأهداف الإنمائية بنفس الأهمية التي تحظى بها الاستدامة الايكولوجية. غير أنه يجب أن يكون تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستداما، بالطبع، من الناحية الايكولوجية إذ أن حياة البشر ورفاههم تقوم على ذلك.

٤ - ويوجد داخل منظومة الأمم المتحدة توافق متجدد في الآراء مفاده أن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة، بغية تحقيق التنمية المستدامة، لهما أهمية كبيرة.

ثانيا - المرأة في جدول أعمال القرن ٢١: تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين

ألف - تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين وإشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

٥ - جرى تاريخيا، عند التعامل مع مسألة إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية، اتباع منهجين مختلفين ينظر أحدهما إلى المرأة على أنها مجموعة هامة في المجتمع، ويتعامل معها بصورة منفصلة، ويسعى الآخر إلى إدراج المرأة في استراتيجيات تعتبر فيها شواغل المرأة ذات أهمية. وقد

اصطلح على تسمية النهج الأخير باسم الإدماج في "التيار الرئيسي". وكثيرا ما اتبع النهجان معا. ومن الناحية العملية، ينظر إلى النهجين على أنهما يوازنان بعضهما، كما ينظر إلى الإدماج في التيار الرئيسي على أنه ينطوي على مخاطرة أن يطغى على شواغل المرأة شعور بأن التنمية محايدة بالنسبة للجنسين وبالتالي فإن إضفاء اهتمام خاص بالمرأة في وضع السياسات هو، من الناحية العملية أمر غير ذي أهمية. وعملية الإدماج في "التيار الرئيسي" قد تنطوي على خطر الضياع في التيار. والموازنة تتمثل في معالجة شواغل المرأة بطريقة شاملة وواضحة باعتبارها إضافة للاستراتيجيات التي تنطوي، مع ذلك على خطر اعتبار دور المرأة في التنمية ظاهرة منفصلة ومعزولة، وقد تؤدي إلى جعل تركيز تلك في الاستراتيجية منصبا على تحقيق الرفاه، كما أنها تعني أن إشراك المرأة في التنمية، كنشاط منفصل، هو شكل من أشكال الصدقة.

٦ - وكما لوحظ في تقرير سابق للأمين العام (A/46/464) فإنه لا يمكن لعملية إشراك المرأة وإدماجها في التنمية أن تكون عملية يتم فيها إدخال النساء كعناصر مستقلة في الخطط والبرامج، كما أن إدماج قضايا المرأة في "التيار الرئيسي" للسياسات على نطاق الاقتصاد كله لا يقتصر على تصميم برامج تعويضية تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية غير المتوقعة. وينبغي، بدلا من ذلك، أن يكون سلوك النساء، بوصفهن عوامل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، جزءا لا يتجزأ من وضع السياسات التي تهدف إلى التأثير في سير الاقتصاد بكامله. وذلك يشكل تحديا هائلا بالنسبة لواضعي السياسات وكذلك بالنسبة للعاملين في ميدان إشراك المرأة في عملية التنمية.

٧ - وخلال السنوات القليلة الماضية، بدأ بالظهور نهج مختلف للإعراب عن إشراك المرأة وإدماجها في التنمية، وهو نهج أطلق عليه مصطلح "تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين"، وينطوي على النظر إلى العمليات الإنمائية من خلال ما يسمى "منظار نوع الجنس". وأساس التحليل[٢] هو بحث كيفية تأثر قدرة كل من الجنسين على المشاركة في التنمية بالعلاقات بين الجنسين كما تحددها مواقف النسبية للرجل والمرأة في المجتمع. وهذه المواقف تحددها الأدوار المبنية اجتماعيا والمتغيرة ثقافيا التي يضطلع بها الرجال والنساء في حياتهم اليومية.

٨ - وتحديد الأدوار هذا يستند إلى تقسيم العمل على أساس الجنس إلى ما يسمى وظيفة "الإنتاج" ووظيفة "الإنجاب" في المجتمع. ووظيفة الإنتاج تتعلق بالطريقة التي تنتج بها المجتمعات السلع والخدمات وقد أضفى عليها تاريخيا قيمة اقتصادية في معظم النماذج الإنمائية. وعلى نقيض ذلك فإن وظيفة الإنجاب تتعلق بالطريقة التي بها يجدد المجتمع نفسه عبر الأجيال ويبقي على تماسكه، ويتضمن ذلك أنشطة متنوعة كتربية الأطفال والعلاقات الاجتماعية والعناية بالمسنين والمعاقين والأنشطة المجتمعية التي تعزز تضامن المجتمع. وقد تركت هذه المهمة، تاريخيا، خارج الحسابات الاقتصادية.

٩ - وبينما لا تقتصر أي من الوظيفتين على جنس واحد من الجنسين ويقوم الرجال والنساء بالمهمتين فإنه من الناحية العملية تم تكليف النساء في المجتمعات الحديثة، عن طريق التقاليد والثقافة، بمسؤولية

وظيفة الإنجاب، بينما تكفل الرجال بمسؤولية الإنتاج. وإضفاء قيمة نقدية واقتصادية على الأدوار المكرسة للمهمة الإنتاجية أدى إلى قيام علاقة هيكلية تتسم بعدم المساواة، إذ أن وظيفة الإنتاج لم تحدد لها أية قيمة اقتصادية.

١٠ - والنهج القائم على نوع الجنس، الذي يعنى بالأدوار والوظائف الضمنية لكلا الجنسين وقيمتها لدى المجتمع، بدلا من أن يعنى بالمرأة على حدة، يقدم أساسا لتحدي النهج التقليدية للتنمية، بغية وضع نموذج للتنمية الأكثر استدامة. والنهج القائم على الجنسين يقر بأنه ليس من الممكن تحقيق التنمية المستدامة دون رفع مركز المرأة على الرغم من إمكان تحقيق التنمية الاقتصادية. والتمييز بين الجنسين، كعلاقة هيكلية بين الرجل والمرأة، يتجلى في عدم المساواة في أسواق العمالة وفي الهياكل السياسية والمنزل، معززا بالعرف والقانون وبسياسات إنمائية محددة[٤]. وتحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين هو جهد منتظم لتوثيق وفهم الأحوال النسبية للرجل والمرأة في سياق معين، مثل سياق الآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية. والنهج القائم على الوعي بكل من الجنسين يدرس العلاقة الاجتماعية بين المرأة والرجل بغية تحديد العقبات القائمة، الأمر الذي قد يفتح آفاقا ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة، وهي آفاق ربما كانت ستغفل.

١١ - والمؤسسات، أو السياسات، والبرامج والمشاريع السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ليست محايدة من ناحية نوع الجنس، حتى إذا جرى تخطيطها وتنفيذها على أنها محايدة. بل انها قد تؤدي، في الواقع، إلى هياكل غير منصفة لكل من الجنسين وذلك عن طريق الإبقاء على الأدوار القائمة لكل من الجنسين. والجهود المبذولة لإدماج المرأة في التنمية لم تأخذ في الاعتبار، في حالات كثيرة، أن أثر السياسات على المرأة يختلف عن أثرها على الرجل، وأن استجابة المرأة وإمكانياتها تحددها، وتحد منها في كثير من الأحيان، العلاقات القائمة بين الجنسين.

١٢ - وحيث أن التغييرات في العلاقات القائمة على نوع الجنس تقتضي تغييرات هيكلية في المجتمع فإنه يتعين اعتماد منظور طويل الأجل يتوافق مع مفهوم التنمية المستدامة. وإضافة إلى هذا فإن إبراز دور كل من الجنسين سيمكن واضعي السياسات من تحديد مكان، وكيفية، التدخل. وإحدى النتائج العملية الرئيسية لإدراج تحليل الجوانب المتعلقة بكل من الجنسين في عملية التخطيط هي الإقرار بأنه يتعين اعتبار وظيفة الإنجاب التي لا يدفع عنها أجر والتي تقوم بها أساسا المرأة، عنصرا أساسيا من عناصر تشكيل الموارد البشرية وينبغي توزيع مهامها بالتساوي على الجنسين والأسرة والدولة والسوق.

باء - الجنسان في جدول أعمال القرن ٢١

١٣ - كما حدث بالنسبة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فإن جدول أعمال القرن ٢١ يطبق نهجا لإدماج المرأة في التيار الرئيسي ونهجها يقتصر على المرأة.

١٤ - والفصل ٢٤ المعنون "الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة" يركز بالكامل على المرأة، وهو يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بسبل إدماج المرأة في عملية التنمية المستدامة. وجرى في ذلك الفصل تناول نهج قائم على نوع الجنس وشمل ذلك مسائل مثل تقاسم الأعمال المنزلية بين الرجال والنساء بالتساوي (الفقرة ٢٤-٣ (د)). والفصل يطالب بإجراء تحليل للروابط الهيكلية القائمة بين علاقات الجنسين والبيئة والتنمية (الفقرة ٢٤-٨ (د)). وجرى التركيز على الظروف اللازمة لرفع مركز المرأة وعلى حقوق المرأة كإنسان مشترك في التنمية.

١٥ - والفصل ٢٤، مثله مثل البيانات السياسية الرئيسية الأخرى، يعطي المرأة مركز مجموعة اجتماعية رئيسية. وتتناول الفصول الأخرى مجموعات رئيسية محددة أخرى، من بينها الأطفال والشباب والسكان الأصليون. ويمكن ملاحظة أن الرجال، كمجموعة لم يجر تناول المسائل المتعلقة بهم في فصل محدد في جدول أعمال القرن ٢١، الأمر الذي يمكن أن يفهم منه أن التنمية الرئيسية هي أصلا للذكور.

١٦ - ومما له أهمية أكبر أن شواغل كل من الجنسين قد أدرجت، ضمنا أو صراحة، في الفصول الأخرى لجدول أعمال القرن ٢١، وشمل ذلك الإقرار بالقيمة الخاصة التي تضيفها المرأة إلى الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال فقد نوشدت المرأة والمجموعات النسائية، وليس مجموعات الرجال، في محافل عديدة، أن تقوم بدور قيادي في مجال حماية البيئة المحلية والأعمال الإنمائية الأخرى، الأمر الذي يعكس ما تبديه المجموعات النسائية من قلق بشأن المسألة (انظر الفقرات ١٢-٢٤ (أ) و ١٤-١٧ (أ) و ١٤-٩١ (ب)).

١٧ - وهذه النداءات الموجهة للمرأة تعكس حقيقة أنه ينبغي حل الكثير من المشاكل البيئية ضمن الهيكل الحالي القائم على نوع الجنس، إذ أن المرأة مسؤولة الآن عن معظم إنتاج الكفاف الزراعي والأعمال المنزلية، بما في ذلك توفير الوقود والمياه. وبالمثل فإنه في البلدان الصناعية المتضررة بالنفايات السامة تقوم المرأة بدور كبير في اختيار المنتجات الاستهلاكية وقد دعيت المرأة والمجموعات النسائية إلى "تيسير أمر الصحة" (الفقرة ٦-٣١)، وتلقي تدريب في "مجال الرعاية الصحية الأولية والمنزلية ورعاية صحة الأمومة" (الفقرة ٦-٢٧ (ج) '٢')، وإدارة النفايات "ولا سيما نفايات المنازل" (الفقرة ٢١-٤٦ (ج)). ستكون هناك تحديات بالنسبة للمرأة، ولا سيما النساء الفقيرات، اللاتي تتحملن، بالفعل، عبئا مضاعفا في القيام بمعظم الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال والمرضى والمسنين إلى جانب العمل المأجور و/أو إنتاج الأغذية. وسوف يتعين، ضمنيا، تقاسم هذه الأعباء مع الرجال المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا.

١٨ - وعند مناقشة المسائل المتعلقة بالمرأة فإن جدول أعمال القرن ٢١ يولي أهمية خاصة للنساء الفقيرات وللنساء في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال فإنه في الفصل ٣ المتعلق بمكافحة الفقر والفصل ٥ المتعلق بالديناميات الديموغرافية والاستدامة، دعي الى توفير رعاية صحية تناسلية تركز على المرأة وتديرها المرأة (انظر الفقرة الفرعية (ي) من الفقرة ٣-٨ والفقرة ٥-٥١). والفصل ٤، الذي يتناول أنماط الاستهلاك المتغيرة، يؤكد الدور "... المهم الذي تقوم به النساء والأسر المعيشية باعتبارها أطرافا مستهلكة والآثار المحتملة لمجموع قدرتها الشرائية على الاقتصاد" انظر الفقرة ٤-٢٧) لتغيير الأنماط الاستهلاكية والانتاجية غير المستدامة. وفي هذا الصدد فإن الدور النسبي للرجل وللمرأة في البلدان الصناعية هو دور مفتقد، إلى حد كبير، وخاصة بالنسبة لدور المرأة الحالي في إضفاء الصبغة المجتمعية على القيم ولدورها كطرف مستهلك. وعلى العكس من هذا فإن الفصل ٥ المعنون "الديناميات الديموغرافية والاستدامة" يركز على دور المرأة والجماعات النسائية في البرامج السكانية، وهو فصل يتناول، بقدر أقل من الصراحة، الدور الذي يجب أن يلعبه الرجل كي تحقق برامج تنظيم الأسرة النجاح المطلوب (انظر الفقرات ٤٠ الى ٤٩ أدناه).

١٩ - وجدول أعمال القرن ٢١ يبين توفر إرادة دولية قوية بالنسبة لدمج المرأة دمجا كاملا، كما أنه يمثل اعترافا هاما بالدور الأساسي الذي يتعين أن تلعبه المرأة في عملية التنمية لجعل تلك العملية عملية مستدامة. وفي رصد جدول أعمال القرن ٢١ سيكون من المهم تجاوز الإدراج التقليدي للمرأة في البرنامج الإنمائي الحالي ومن خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الى تفسير جدول الأعمال من منظور يتعلق بنوع الجنس. وعلى سبيل المثال فإنه من الممكن التأكيد في رصد جدول أعمال القرن ٢١ على إعادة توزيع العمل بالنسبة لوظيفة الإنجاب كما هي معرفة في تحليل الجوانب المتعلقة بنوع الجنس. ومن المتوقع أن يتم تحويل الكثير من الأنشطة التي يقتصر الآن أداؤها على المرأة وتوزيعها، تدريجيا، ليس فقط بين الرجل والمرأة بل أيضا فيما بين أفراد الأسرة والدولة والسوق.

٢٠ - وكي يكون من الممكن تصميم استراتيجيات ناجحة للتنمية المستدامة سيتعين فهم الطرق التي تحدد بها العلاقات بين الجنسين التوزيع غير المتعادل للموارد والحصول على تلك الموارد. وسوف يتعين أيضا فهم الطرق التي تحدد بها العلاقات بين الجنسين ومجموعة القيم، استنادا الى دور كل جنس، تقييم الإسهامات المقدمة الى عملية التنمية، وكذلك التمييز بين ما يعتبر إسهاما هاما وما يعتبر إسهاما ليست له أهمية. ولتوضيح ذلك، ترد في الفرع التالي ثلاثة أمثلة لتحليل الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في مجالات الفقر وتنظيم الأسرة والتوسع الحضري.

ثالثا - أمثلة لمراعاة دور كل من الجنسين في التنمية المستدامة

٢١ - من الممكن أن ينظر الى تطبيق تحليل دور كل من الجنسين على مسائل التنمية المستدامة في إطار مشكلات محددة يجري بحثها بصدد عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمؤتمر الدولي المعني

بالسكان والتنمية. وهذه المسائل تشير الى بعد هام يتعلق بدور كل من الجنسين في تحليل الفقر والتوسع الحضري والزيادة في عدد السكان وهي جميعها تشكل جوانب هامة لجدول أعمال القرن ٢١.

ألف - الفقر ونوع الجنس

٢٢ - على الرغم من أن الفقر يمثل ظاهرة عالمية فإنه يفرق بين الجنسين. فهناك ميل الى أن يكون هناك اختلاف بالنسبة لتعرض المرأة وتعرض الرجل للفقر وذلك نظرا لاختلاف مركزيهما، كما أن هناك ميلا الى أن يكون أثر الفقر أشد على النساء وهن فئة ضعيفة بصفة عامة. غير أن الاستراتيجيات التي أوصي بها لتخفيف حدة الفقر لا تستند الى تحليل يأخذ في الاعتبار، بشكل منظم، العلاقات بين الجنسين والطريقة التي تكون بها هذه العلاقات منحازة ضد المرأة. وكما ذكر البنك الدولي فإن مكافحة الفقر ليست في الأساس من مهام مشاريع مكافحة الفقر ذات التركيز الضيق ولكنها من مهام السياسة الاقتصادية عموما[٥]. وفي الوقت نفسه فإنه يجب الإقرار بأن السياسات الاقتصادية ليست محايدة بالنسبة للجنس وأن هناك اختلافا في مدى تأثير تلك السياسات على المرأة والرجل.

٢٣ - وكما أشار البنك الدولي فإن الأبعاد المختلفة لإمكانية الحصول على الموارد داخل الأسرة وخارجها إنما تتأثر بنوع الجنس[٦]. فالمرأة هي بصفة عامة ضمن أفقر الفئات الفقيرة نظرا لعدم تساوي الفرصة المتاحة لها استنادا الى نوع الجنس. والأعراف الحضارية، التي تنعكس أيضا في التشريع الوطني، تحد بفعالية من مشاركة المرأة في ، وحصولها على، التعليم والعمل بأجر والرعاية الصحية والاستقلال القانوني والحرية الشخصية. والتمييز ضد المرأة طوال حياتها يحد بفعالية من مشاركتها بالكامل في عملية التنمية. وهذا كله يمهد لتكرر الفقر في الأجيال التالية.

٢٤ - والفقر له أبعاد بيئية هامة. فالخيارات المتاحة أمام الفقير للتغلب على خطر الموت جوعا، خلاف التوسع في استخراج موارده أو الموارد العامة، هي في كثير من الأحيان خيارات محدودة. والمعدمون، الذين يكونون على الأرجح من النساء وليس من الرجال ، لا يرون أن هناك بديلا للاستخدام المفرط للموارد اليوم ولو على حساب إمكانات العيش غدا. والدراسات تبين أن النساء غير المتعلمات تملن الى أن يكن أقل إنتاجية والى أن يكون أجر الموظفات منهن، وقدرتهن على استخدام مبادأتهن لحماية بيئتهن، أقل. ومن المرجح أيضا أن يكون سن أولئك النساء عند الزواج، واحتمال استخدامهن لوسائل تنظيم الأسرة، أقل. والمرأة التي تقوم بالجزء الأكبر من الأعمال المنزلية والتي تكون، الى حد كبير، مسؤولة عن إنتاج غذاء الإعاشة في مناطق كثيرة لا يكون أمامها خيار، في حالات كثيرة، سوى جمع الخشب على الرغم مما يترتب على ذلك من إزالة الغابات وتحات التربة. وكبديل لهذا فإنه قد يتعين على المرأة تعويض النقص في الوقود بإعداد الطعام دون أن ينضج تماما وبعدم غلي المياه، وهو أمر ضروري لمنع الاصابة بالأمراض، بما يؤدي الى تدهور الحالة الصحية الذي يؤدي، في حد ذاته، الى خفض مستوى نوعية الحياة والى التسبب في انتشار الفقر. وقد بينت الدراسات التي أجريت في نيبال أن الوقت الذي تقضيه المرأة في البحث عن الخشب يكون طويلا لدرجة أنه يؤثر تأثيرا ملحوظا على أنشطة الزراعة التي تقوم بها[٧].

٢٥ - وبالنظر الى هذه المسؤوليات فإن المرأة تتأثر بصفة خاصة بمشكلات بيئية مثل إزالة الغابات، وتدهور حالة التربة، وظروف الفقر التي تؤدي الى عدم توفر المساكن الملائمة وخاصة في المناطق الحضرية، وسوء حالة المرافق الصحية، ونقص المياه النظيفة. وسوف يتعين، بشكل متزايد، قضاء مزيد من الوقت للبحث عن الوقود أو المياه. وقد بينت دراسات الحالة الافرادية أن هذه المشكلات، إذا اجتمعت مع الكوارث الطبيعة، دفعت الكثير من الناس، وخاصة النساء والأطفال، الى أن يصبحوا "لاجئين بيئيين". ففي لوسوتو، مثلا، حيث ذكر أن ٨٥ في المائة من النساء يتأثرن بالفقر، يمكن اعتبار أن ٢٠ في المائة من النساء منتميات الى فئات سكانية مهددة بيئيا[٨]. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه فإن أكثر من بليون شخص سيصبحون بحلول عام ٢٠٠٠ "لاجئين بيئيين" . وسوف يتجه الكثيرون الى المدن لعدم قدرتهم على كسب عيشهم من الأرض.

٢٦ - وكثيرا ما ينظر الى الاسر المعيشية على أنها وحدة، ومن المفترض أن دخل أفراد الأسر المعيشية يجمع، وينفق، بطريقة تؤدي الى زيادة رفاهيتهم المشتركة الى أقصى حد ممكن. غير أن دراسات الحالة الافرادية التي أجريت في بلدان فقيرة وبلدان غنية على حد سواء تبين أن هناك اختلافا في أولويات الانفاق بين الرجل والمرأة[٩]. وكثيرا ما يكون توزيع الاستهلاك لصالح الرجل ولصالح البالغين الذين يحصلون على دخل. ومن الأرجح أن يكون استثمار الأسر المعيشية الفقيرة في تعليم البنين أكثر من استثمارها في تعليم البنات. وفي حين أن استخدام دخل المرأة يكاد يقتصر على تلبية الحاجات الجماعية للأسر المعيشية فإن الرجل يميل الى الاحتفاظ بجزء كبير من دخله لإنفاقه الخاص. والدراسات التي أجريت في الهند تؤكد أن النساء اللواتي يعملن بأجر تكون لهن كلمة أقوى بالنسبة لتوزيع موارد الأسرة وبالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة المعيشية مقارنة بما هو الحال بالنسبة للنساء اللواتي لا يجلبن دخلا خارجيا.

٢٧ - وقد تبين أيضا أن اشتراك الإناث في سوق العمالة كان له أثر إيجابي ذو دلالة احصائية على جرعة الطاقة التي يحصل عليها الأطفال الصغار. وهذا يبين أن الاستثمار في المرأة قد يحقق أمرين : فهو يزيد من مكانتها بتعزيز قدرتها على المساومة، كما أن زيادة دخلها ستفيد، على الأرجح، من تعولهم. وهذا يبين أيضا أن هناك حاجة الى تغير الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين، وكذلك تغير التشريعات، بطريقة تجعل لدى الجنسين، كلاهما، الرغبة في المساهمة بشكل كامل في تحقيق رفاهية الأسرة وتربية الأولاد وتجعل تلك المساهمة التزاما ومسؤولية بالنسبة لهما.

٢٨ - ولدى تقرير السياسية في عدد كبير من البلدان لا يزال يفترض في كثير من الأحيان أن الأسرة هي الأسرة النواة التقليدية التي يكون أفرادها من جيلين وتتكون من امرأة ورجل وأولادهما. غير أنه ينبغي الاقرار بالمدى الواسع لهياكل الأسرة، وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار، مع التركيز بصفة خاصة على الأسرة المعيشية الفقيرة التي يكون على رأسها امرأة. وفي الكثير من البلدان المتقدمة النمو يكون من بين أفقر الأسر أعداد كبيرة من الأسر المعيشية التي تكون الأم فيها غير متزوجة. ونسبة كبيرة من الأسر المعيشية الفقيرة تكون على رأسها امرأة وخاصة في المناطق الريفية في افريقيا وفي الأحياء الفقيرة في المناطق

الحضرية في أمريكا اللاتينية، كما أن تزايد عدد الأسر المعيشية التي تكون على رأسها امرأة قد أدى الى جعل الفقر صفة شائعة بين الإناث.

٢٩ - والنساء الفقيرات يقمن بدور تنافسي في عملية التنمية وفي الادارة الفعالة للموارد النادرة، غير أنه لا يسمح لهن في حالات كثيرة بأداء هذه المهمة بشكل كامل. وأولئك النساء من في وضع يتحملن فيه المسؤولية دون أن تكون لديهن سلطة. ودور أولئك النساء في إدارة الموارد الطبيعية يجعل لهن أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة التي تستند الى المجتمع المحلي . غير أن هذا لا يعني أنه ينبغي أن يكون عبء القيام بمهمة إدارة الموارد الطبيعية وتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع واقعا على النساء والمنظمات النسائية وحدها. فبالإضافة إلى الإقرار بالدور الهام الذي تقوم به المرأة، والى تمكينها من المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية المستدامة، يجب أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتوزيع الأدوار توزيعا متساويا بالنسبة للإنجاب والإنتاج وإدارة المجتمع المحلي وقيادته.

٣٠ - وإحدى المسائل الأساسية بالنسبة للاستجابة بفعالية للفقر الذي تعاني منه المرأة تتمثل في تمكين النساء الفقيرات من تدارك النقص الحالي في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وهذا يعتمد ، إلى حد كبير، على قدرة الجماعات النسائية على التدخل في العمليات التفاعلية للوكالات التابعة للدولة والأسواق وشبكات المجتمع المحلي والمؤسسات من خلال التعبئة وممارسة الضغوط والتعليم والتنظيم من أجل تعزيز سيطرة المرأة الفقيرة على الموارد، بدءا بالسيطرة على أشخاصهن وجهدهن في العمل.

باء - التوسع الحضري والجنس

٣١ - إن الدور الأساسي للمرأة، وخاصة المرأة الشابة، نظرا لما يجري اليوم من عمليات سريعة للتوسع الحضري ومن تزايد تدفقات الهجرة، هو دور لافت للنظر، كما أن المشكلات العديدة التي تواجه المرأة المهاجرة قد جرى إبرازها في عدد من الاجتماعات التي نظمتها مؤخرا الأمم المتحدة[١٠]. وهناك اليوم في غالبية المدن تناقضات بين الاستدامة والتنمية: فنصيب الفرد من رأس المال البيئي في غالبية المدن التي يمكن الحكم عليها ايجابيا بمعايير التنمية (حيث تتحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) هو من بين أعلى الأنصبة. وغالبية مدن العالم التي لها أقل نصيب في رأس المال البيئي هي أسوأ المدن أداء من ناحية التنمية.

٣٢ - وخلال هذا القرن، أصبح التوسع الحضري قوة دافعة ايكولوجية كبيرة بما ينطوي على تحولات واسعة النطاق في استخدام الأرض والهواء والمياه وموارد الطاقة وعلى عملية لم يسبق لها مثيل لإعادة توزيع السكان من البشر. وقد شهدت غالبية البلدان النامية زيادة سريعة للغاية في عدد سكانها الحضريين دون تحقيق التوسع اللازم في توفير الهيكل الأساسي الحضري والخدمات الحضرية وفي إتاحة القدرة على توفير المأوى المأمون والملائم. وسوف يتعين على المرأة أكثر من الرجل، نظرا لما تقوم به من أدوار تتعلق بجنسها، أن تعوض عن الافتقار لتلك الخدمات. وهذا الوضع، المقترن بنقص التعليم، مثلا، يجعل من الأصعب

على المرأة أن تبحث عن الفرص الاقتصادية، أو تحصل عليها، وهو أمر يؤثر تأثيرا خطيرا على قدرتها بالنسبة لإعالة نفسها وأسرتها ماليا.

٣٣ - ومن خواص المرأة الحضرية، سواء أكانت في البلدان المتقدمة أم النامية، العبء المزدوج الذي يتوجب عليها غالبا أن تتحمله، والذي يجمع بين الأعمال المنزلية والأعمال المدرة للدخل. وتتخذ الأدوار التي تخص بها المرأة الحضرية ثلاثة أنماط أساسية، اثنان في المنزل وواحد خارجه. وتشكل المرأة الحضرية "هيكلا حضريا وغير منظور للدعم". ويترتب عليها تعويض النقص في خدمات الدعم العامة والشبكة الاجتماعية، وبالتالي فهي تخصص معظم وقتها للإنجاب وإدارة أعمال المجتمع المحلي في المنزل وفي الحي. ولهذا السبب يرجح أن تقوم المرأة بالأعمال الانتاجية في المنزل، من ذلك على سبيل المثال، الاشتغال كعاملات دون أجر في أعمال الأسرة الانتاجية، أو العمل قرب المنزل في القطاع غير الرسمي. وأخيرا، عندما تنشد المرأة العمل خارج المنزل، كما هي الحالة غالبا بالنسبة للمرأة الشابة غير المتزوجة، فإن النمط الذي يرجح أن يتكرر في أنواع العمل المتوافرة للمرأة يتمثل بأعمال الخدمة المنزلية، والأعمال التي لا تقتضي المؤهلات عموما، أو الأعمال اليدوية المثقلة وذات المرتبات الضئيلة.

٣٤ - وإن وظيفة المرأة في الانجاب لا يعترف بها كعمل، ولا تمنحها قيمة اقتصادية. ويندر منح احتياجات المرأة الأولوية في الخدمات التي تقدمها الحكومة، وهناك في الغالب نقص في برامج الاسكان، وتوفير العيادات الصحية، ومراكز رعاية الطفل أو النقل (الذي تحدد مواعيده عموما لتلبية احتياجات كاسبي الدخل). فالمعروف، على سبيل المثال، أن الحكومة تقوم بهدم المستوطنات التي يقطنها الأفراد بصورة غير مشروعة، أو بسن التشريعات التي تحظر جمع الخشب للاستعمال كوقود في المناطق الحضرية، وذلك دون توفير حلول أخرى للسكان الفقراء في المناطق الحضرية، وبوجه خاص المرأة الحضرية الفقيرة، التي تكافح من أجل بقاء أسرتها. وقد تكون حظر جمع الخشب أمرا ضروريا في البلدان التي تعاني من اتلاف الحراج السريع، كما في اثيوبيا على سبيل المثال، ولكن لوحظ أن هذه السياسة أرغمت ٠٠٠ ٧٣ تقريبا من النساء والأطفال في أديس أبابا على كسب قوتهم بصورة غير قانونية، وذلك عن طريق جمع خشب الوقود وبيعه لسكان المدينة من أجل تأمين العيش[١١].

٣٥ - وقد أصبح الفقر في المناطق الحضرية مشكلة خاصة في البلدان التي تنفذ فيها برامج التكيف الهيكلي، والمرأة هي أكثر من يعاني عموما من هذه المشكلة. وإن إلغاء الإعانات الغذائية، وانخفاض الأجور، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى تقليص قدرة المرأة على الانفاق، ويحتم عليها أن تخصص وقتا أكبر في العثور على السبل الكفيلة لسد رمق أسرتها، والتنقل عبر مسافات أطول من أجل الوصول إلى المتاجر والأسواق التي تبيع بأسعار أرخص. لذا فإن انخفاض دخل الأسرة يؤدي إلى زيادة الوقت الذي تقضيه المرأة الحضرية في أداء أعمال غير مدرة للدخل، كما أن التخفيضات الحالية في الخدمات الاجتماعية، والتعليم والبرامج الصحية تؤدي أيضا إلى زيادة أعبائها. وكلما ازداد الوقت الذي تقضيه المرأة في أداء الأعمال المنزلية، كلما تقلص الوقت المتبقي لديها لأداء الأعمال المدرة للدخل، وقد يؤدي ذلك في آخر المطاف إلى هلاك المرأة الحضرية الفقيرة التي تعيل أسرتها.

٣٦ - وتدخل الأعداد المتزايدة من الأسر التي تترأسها المرأة في المناطق الحضرية ضمن الفئات الأشد فقرا، وبالتالي فهي أكثر تعرضا للمخاطر البيئية. وبالفعل، فإن المرأة الفقيرة في المناطق الحضرية تواجه تهديدا صحيا ثلاثيا، وذلك لأن دورها في الانجاب يؤدي إلى إضعاف قدرتها على كسب الدخل، ومن ثم فإن الأسرة التي تترأسها المرأة تعيش في غالبية الأحيان في الناطق المعرضة لأشد المخاطر البيئية، على سبيل المثال، السكن بالقرب من الصناعات المسببة للتلوث. ثانيا، كثيرا ما تقع مسؤولية جمع المياه والوقود على عاتق الفتيات والنساء عموما، اللاتي يعانين أكثر من غيرهن عندما تكون الإمدادات ملوثة أو عندما يصعب الحصول عليها. وأخيرا، عندما يستخدم وقود الكتلة الاحيائية أو الفحم في الطهي و/أو في التدفئة بالنيران المفتوحة، فإن الفتيات والنساء يستنشقن كميات أكبر من الملوثات على امتداد فترات زمنية أطول.

٣٧ - إن التوسع الحضري المحتم في العالم النامي يشكل تحديات رئيسية للسياسات فيما يتعلق بإدارة وتطوير السياسة السكانية، وتوفير الهياكل الأساسية والرعاية الاجتماعية. وينبغي اعتبار هذه التحديات التي تجابه السياسات مسألة ملحة. وينبغي للمخططين التركيز على مساعدة سكان المناطق الحضرية في تحسين حالتهم بأنفسهم، بالإضافة إلى توفير الخدمات لهم.

٣٨ - ومن أهم التدابير، تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في إدارة المناطق الحضرية. ويمكن أن يتم ذلك في بادئ الأمر في إطار الهيكل الراهن القائم على الجنسين، على أن يكون الهدف دائما تحسين قدرات المرأة وتغيير الأدوار القائمة على الجنسين. وينبغي، كخطوة أولية، توجيه السياسات نحو تحسين قدرة المرأة الحضرية الفقيرة لكي تتمكن من تحسين وضعها، وذلك عن طريق المبادرة بتقديم الخدمات التي تتيح لها الاستفادة من الفرص الاقتصادية في إطار الاقتصاد الحضري.

٣٩ - ومع ذلك سيلزم، على المدى البعيد، اتخاذ التدابير من أجل توزيع وظائف رعاية الطفل على الجنسين والجهات المعنية الأخرى العامة والخاصة في المراكز الحضرية، مما سيقتضي وجود نظم لدعم الأبوين في القطاع الرسمي، وافساح المجال أمام المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية والتدريب الميداني، ومنح فرص متساوية في التعليم، واتباع سياسات مكافحة المواقف التمييزية في المجتمع، وفي عالم العمل والأسرة (انظر CEDAW/C/1992/6). ومن السياسات الهامة لمكافحة المواقف التمييزية في المجتمع القضاء على الصور المقولبة للمرأة والرجل في وسائل الإعلام وفي المواد التعليمية المدرسية.

جيم - الجنسان وتنظيم الأسرة

٤٠ - إن قدرة المرأة على تنظيم خصوبتها واختيار عدد الأطفال وتحديد الفترة التي تفصل بين كل ولادتين تعتبر عموما من العوامل الحاسمة لرفع مكانة المرأة وتحسين صحتها وصحة أطفالها وحالتها الاقتصادية، ومن المهم في الوقت ذاته الاعتراف بأن تحديد النمو السكاني قد يكون من عوامل تحقيق

الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية، ولكن لا ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن العوامل المؤثرة الأخرى التي تحدد الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها.

٤١ - وتوجد روابط قوية بين جنس الفرد، والفقر، والسكان، والبيئة. فإن المستوى الأدنى من التعليم الذي تحصل عليه المرأة الفقيرة والامكانيات المحدودة المتاحة لها في كسب الدخل تعد من الأمور التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الفرص الاقتصادية الضائعة بينما تقوم المرأة بإنجاب الأطفال ورعايتهم. وإن الأبوين الفقيرين بحاجة، في الغالب، لانجاب المزيد من الأطفال لكي يضمنوا احتياجاتهم عند بلوغهما سن الشيخوخة ولتوفير اليد العاملة. ويبدو أن التدهور البيئي يؤدي إلى زيادة شدة العلاقة بين الفقر وارتفاع الخصوبة. فتدهور موارد الأراضي التي تعمل فيها المرأة يقلل من انتاجية المرأة والمزايا الاقتصادية للعمل في الأراضي، وإن تدهور الموارد من أشجار ومراعي ومياه الشرب يؤدي إلى زيادة الوقت اللازم لجمع خشب الوقود، ورعي المواشي، وجلب المياه - وهي المهام التقليدية للمرأة والمهام التي يمكن للأطفال أيضا القيام بها، مما يزيد من قيمة الأطفال للوالدين. وهذه الروابط أقوى في المناطق التي تكون فيها خصوبة المرأة مرتفعة بالفعل.

٤٢ - ولقد بينت الدراسات أن توزيع الموارد على نحو أكثر انصافا في المجتمع، وتحسين قابلية الحصول على التعليم والصحة لكلا الجنسين، وانخفاض نسبة وفيات الرضع، والتدابير المتخذة لتحسين مركز المرأة يمكن أن تؤدي إلى خفض معدل الخصوبة، إلا أن برامج تنظيم الأسرة لا تعالج هذه القضايا. إن التنمية الاقتصادية المقرونة بتوزيع الموارد والإرادة السياسية لرفع مكانة المرأة هي من العوامل الهامة في انخفاض الخصوبة على المدى البعيد. وعلى الرغم من الاعتراف بذلك نظريا، فإنه لم يطبق إلا في حدود ضيقة في خدمات تخطيط الأسرة. ولا تزال البرامج تنفذ في غالبية الأحيان دون مراعاة لعنصر الجنسين، وتغفل إلى حد بعيد العوامل الضمنية التي تدعو المرأة إراديا أو لا إراديا لإنجاب العديد من الأطفال، وبذا فهي تحاول العلاج عوضا عن الوقاية. كما أن برامج تنظيم الأسرة لا تخاطب الرجل بقدر ما تخاطب المرأة، لذا يساوره الشك غالبا في هذه البرامج. ومن ثم، فإن برامج تنظيم الأسرة ستحقق فائدة أفضل باتباعها لنهج أوسع يستند إلى التحليل القائم على الجنسين. لذلك فقد جرى التأكيد على المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى تنظيم الأسرة، في كل من خطة العمل العالمية للسكان، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان المعقود في بوداپست في عام ١٩٧٤[١٢]، وفي استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[١٣]، وفي المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠).

٤٣ - وهناك عدد قليل من النساء في العالم اليوم ممن يستطعن ممارسة حقوق الإنسان الأساسية في اتخاذ القرارات بحرية ووعي بشأن عدد أطفالهن والفترة التي تفصل بين الولادات، أو حتى بالتأثير على حجم أسرهن: فالرجال والنساء ليسوا شركاء متساويين في عملية اتخاذ القرارات، سواء أكان ذلك على مستوى الأسرة أم على مستوى المجتمع. وفي كثير من الثقافات تقدر قيمة المرأة أساسا لكونها أما أو زوجة، لذلك يتم الزواج في سن مبكرة جدا، ويحدث الحمل الأول في سن مبكرة، عندما لا تكون المرأة مهيأة

جسديا ولا نفسيا لإنجاب الأطفال. وإن افتقار المرأة لقدرة التحكم في جسمها وفي العلاقات الجنسية كثيرا ما يؤدي إلى الاتصال الجنسي في سن مبكرة وإلى الحمل المتكرر المبكر وإلى التعرض الواسع للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة/ ومتلازمة نقص المناعة المكتسب[٤٤]. والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، إذا ما بقيت دون علاج، يمكن أن تؤدي إلى فقدان الخصوبة، وهي مشكلة هامة للمرأة في الكثير من البلدان.

٤٤ - إن الحمل المبكر ومواصلة الانجاب على امتداد سنوات القدرة على الانجاب، سواء أكان ذلك مقرونا بالدعم العاطفي والعملي والمادي للأب أم لم يكن، يؤدي بالعديد من النساء إلى الاعتماد على الآخرين اقتصاديا منذ شبابهن وحتى شيخوختهن. وإن برامج تنظيم الأسرة لا تميل إلى إغفال بعد الجنسين في تنظيم الأسرة فحسب، وإنما تغفل كذلك منظور العمر، أي المراحل المختلفة من حياة المرأة التي تحدد إمكانياتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالخصوبة. فعلى برامج تنظيم الأسرة أن تنظر في سبل التدخل في جميع مراحل دورة حياة المرأة، وتحسين مكانتها باتباع نهج يأخذ في اعتباره جميع الجوانب الخاصة بحياة المرأة، وتحسين التربية الجنسية للبنات والصبيان، ومقاومة الأوضاع القائمة مثل الزواج في سن مبكرة وافتقار البنات والنساء للتعليم والمعدلات العالية للنساء اللاتي لا يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي.

٤٥ - وإلى وقت قريب كانت برامج تنظيم الأسرة تتهم غالبا بأنها تعزو بسبب الفقر إلى ارتفاع الخصوبة لدى المرأة. ولكن يبدو أنه قد جرى التوصل مؤخرا إلى توافق الرأي بأن الرغبة في تحديد عدد الأطفال والفترة الفاصلة بين الولادات هي رغبة عامة لدى جميع النساء تقريبا، مهما كان وضعهن الاقتصادي أو الاجتماعي. وقد تحول موضع التركيز الآن إلى أهمية تحسين قابلية المرأة في الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة. كما انتقدت برامج تنظيم الأسرة لاتباعها نهج يتسم بنظرة مفرطة التعالي إزاء المرأة لعدم إشراكها على نحو كاف في تخطيط العملية وتنفيذها.

٤٦ - وتشمل الانتقادات الأخرى نقص المعلومات والاحترام، وعدم الاهتمام بإرضاء المستفيدين من البرامج، وعدم إشراكهم في تخطيط البرامج، واستخدام النساء "كفئران التجارب" لوسائل تنظيم الأسرة، وعدم كفاية البحوث في مجال وسائل منع الحمل، والتعقيم والافتقار إلى الاحتياطات الصحية المناسبة فيما يتصل بوسائل منع الحمل الرحمية والمعلومات بشأنها والرعاية الصحية بعد استخدامها. وأن النهج المتعالي في سياسات وبرامج تنظيم الأسرة، الذي يستند إلى الحسابات القائمة على "العلاقة بين الكلفة والربح" فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة التي تتعرض لها المرأة وفقا لوسيلة منع الحمل المتبعة، إن هذا النهج لا يتفق مع الاستراتيجية الإنمائية التي تقوم على حقوق الإنسان واحترام الأفراد المعنيين.

٤٧ - وثمة اتجاه يرمي إلى جعل تنظيم النسل "مركزا على المرأة" بدرجة أكبر، وهكذا يعفى الرجال من مسؤولياتهم عن تنظيم الخصوبة ويضع العبء بصورة متزايدة على النساء. فالمفترض هو أنه لما كانت النساء هن اللائي يلدن، فعليهن تقع المسؤولية الكاملة عن حماية أنفسهن من حالات الحمل غير المرغوب فيها، وهو النمط عينه في البلدان الصناعية والبلدان النامية. ولكن بالرغم من أن النساء تلقى عليهن

المسؤولية الرئيسية في حماية أنفسهن ضد حالات الحمل غير المرغوب فيها، فليس لدى كثير منهن خيار استعمال أو عدم استعمال وسائل منع الحمل، بسبب تبعيتهن من حيث نوع جنسهن إضافة إلى الفقر، والقواعد الثقافية والدينية فضلا عن الافتقار إلى القدرة على الحصول على وسائل منع الحمل والمعلومات اللازمة عنها.

٤٨ - ولا تنطوي برامج تنظيم الأسرة على التأكيد بقدر كاف على تمكين المرأة. إذ يجري تنفيذ البرامج في إطار الأدوار القائمة للجنسين بدلا من محاولة تعزيز المساواة بين النوعين، وهكذا تتعرض البرامج لخطر تناقص فعاليتها على الأجل الطويل، ولا يزال ينظر إلى المرأة على أنها تنتظر بصورة سلبية جني فوائد من السياسات والبرامج، في حين أنهن في الحقيقة بمنأى عن السلبية، ولكن مركزهن الأدنى وفقرهن يصدهن عن المشاركة على النحو الكامل في عملية التنمية، بما في ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بخصوبتهن. وينبغي أن تحاول برامج تنظيم الأسرة إشراك وتمكين النساء والرجال من المشاركة بصورة نشطة في تصميم تلك البرامج وتنفيذها. إن التحول من منظور الزوجين إلى منظور فردي وذلك باشراك الرجال هو اليوم من الأفكار الرئيسية في مجال تعزيز المساواة وتنظيم الأسرة بصورة فعالة. وينبغي العمل على نشر المعلومات على نطاق واسع، بشأن وسائل منع الحمل، بما فيها المجموعة الكبيرة المتوفرة منها، وكذلك ينبغي تكييف التكنولوجيات ذاتها، على نحو أفضل كما ينبغي أن تستند إلى خبرات النساء والرجال.

٤٩ - وبغية تحقيق الفعالية على الأجل الطويل، ينبغي أن تركز برامج تنظيم الأسرة ليس فقط على محاولة الحد من الخصوبة في إطار الأدوار الحالية للجنسين، بل بالأحرى على تغيير الأدوار الحالية للجنسين بغية الحد من الخصوبة. ومع أن ذلك أمر مسلم به إلى حد ما في وثائق السياسة العامة، إلا أنه أقل ظهورا في تنفيذ برامج تنظيم الأسرة. وسوف يعني ذلك إشراك البنات والبنين، والنساء والرجال في جميع مراحل حياتهم، مستخدمين نهجا يمتد على مدى الحياة، بغية تمكين النساء والرجال من اكتساب السيطرة على حياتهم وخصوبتهم. وسوف يعني ذلك أيضا تغيير أدوار الجنسين، النساء والرجال، التي استقرت ثقافيا إلى مشاركة أكثر توازنا بين الجنسين في أدوار الإدارة والقيادة في مجالات التناسل والانتاج والمجتمع، وهذا سيتطلب تنسيقا بين برامج تنظيم الأسرة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن توافر الإرادة السياسية لرفع مستوى مركز المرأة.

رابعا - الخلاصات والتوصيات

٥٠ - ثمة شرط لتحقيق التنمية المستدامة وهو النهوض بالمرأة، وهو ما يتطلب بدوره إعادة تشكيل جدول أعمال التنمية بحيث يكون مستندا إلى فهم الطريقة التي تؤدي بها المساواة بين النساء والرجال إلى تحسين العمل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئة الشاملة. ولا بد من أن يتم ذلك من خلال تمكين المرأة لنفسها، وتلك عملية تكتسب فيها المرأة السيطرة على حياتهن من خلال معرفتهن بحقوقهن ومطالبتهن بتلك الحقوق على جميع مستويات المجتمع، على الصعيد الدولي، والصعيد الوطني وصعيد الأسرة المعيشية. وهذا يتطلب تعديل أدوار الرجال بالقياس إلى أدوار الجنس الآخر وإعادة

توزيع العمل في مجالي التناسل والانتاج بحيث يقتسم بالتساوي بين النوعين وبين العاملين في القطاعين العام والخاص.

٥١ - ويتضمن جدول أعمال القرن ٢١ إقرارا هاما بأن النساء يؤيدون دورا حاسما في هذه العملية وأثناء استعراض ورصد جدول أعمال القرن ٢١، يمكن استخدام العوامل النوعية الواضحة والضمنية على حد سواء لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع الأصعدة.

٥٢ - وثمة شرط أساسي لإجراء استعراض ورصد فعالين هو استحداث مؤشرات واقعية وقابلة للاستعمال والفهم للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يستند استحداث تلك المؤشرات إلى فهم كامل للعلاقات بين الجنسين في المجتمع والطرق التي تؤثر بها تلك العلاقات في الاهتمامات البيئية. وسيكون من المستصوب التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن مجموعة المؤشرات وتضمينها في عملية استعراض جدول أعمال القرن ٢١، وستكون هذه المؤشرات دليلا على التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة. وبغية فهم الروابط بين الجنسين والتنمية المستدامة فهما تاما، ينبغي إجراء بحوث عن تأثير نوع الجنس في التفاعل المعقد بين العوامل البيئية والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ويمكن أن تتضمن تلك الروابط الصلات بين الجنسين، وإمكانية الحصول على التعليم، والعمل في مقابل أجر، وتوزيع الموارد، والصحة والبيئة.

٥٣ - ومن الأهمية اتباع نهج قائم على نوع الجنس في عملية استعراض جميع المواضيع التي يتناولها جدول أعمال القرن ٢١. ولقد طرح اقتراح (انظر E/CN.17/1993/2) مؤداه أنه ينبغي أن تضطلع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة باستعراض تنفيذ فصول جدول أعمال القرن ٢١ في تسع مجموعات عامة، وينبغي استعراض خمس من المجموعات، من بينها مجموعة "أدوار الفئات الرئيسية" (الفصول ٢٣-٣٢)، سويا كل سنة. وبما أن أدوار النساء والرجال والفتيات والفتيان في التنمية المستدامة تنتظم المجموعات كلها، فينبغي على اللجنة أن تقوم، إضافة إلى تحليل دور المجموعات الرئيسية باستخدام التحليل القائم على نوع الجنس بصفته إطارا عاما لاستعراض جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما من أجل الاستعراض الشامل المقرر القيام به في عام ١٩٩٧، بغية التحضير للدورة الاستثنائية المقترحة للجمعية العامة في ذلك العام. وينبغي أن يستفيد ذلك الاستعراض أيضا من التحليل الذي يمهد للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والنتائج التي يخلص إليها ذلك المؤتمر.

٥٤ - إن فكرة كون دور الرجال في عملية التنمية المستدامة له نفس أهمية دور النساء ينبغي مراعاتها في عملية الرصد. ومن شأن ذلك أن يهيئ الفرصة لبحث كيفية تعديل أدوار الرجال لتيسير التنمية المستدامة. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بأي شكل دون تغيير أدوار الرجال القائمة على أساس نوع الجنس، فضلا عن الأدوار المقابلة للنساء.

٥٥ - وقد حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٢/١٩٩٣، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى على إنشاء الآليات الملائمة لضمان دعم الأهداف والأنشطة المتصلة بدور المرأة في التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف وتنفيذ الأنشطة والتدابير الأخرى الموصى بها، وقيام الحكومات وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة برصد هذا الموضوع وتقديم تقارير بشأنه. وبمقدور الأمانة العامة أن تبذل جهدا لاقتراح كيفية القيام بذلك على أفضل وجه.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك (أكسفورد، Oxford University Press، ١٩٨٧)، الصفحة ٨ من النص بالانكليزية.

(٣) Diane, Elson, Male bias in the development process (Manchester University Press, 1991),p.1.

(٤) تقرير الحلقة الدراسية المعنية باشراك المرأة في التنمية، فيينا، ٩-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الصفحة ٥ من النص بالانكليزية.

(٥) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٠، الفقر، صفحة ٤ من النص بالانكليزية.

(٦) البنك الدولي، الجنس والفقر في الهند، واشنجتن، دي سي، ١٩٩١، الصفحة ١ من النص بالانكليزية.

(٧) صندوق الأمم المتحدة للسكان، السكان والموارد والبيئة، التحديات الحرجة، نيويورك، ١٩٩١، صفحة ٦٩ من النص بالانكليزية.

(٨) انظر Filomina Chioma Steady (ed.), National Reports. Selected Case Studies on the Role of Women in Sustainable Development.

الحواشي (تابع)

(٩) Diane Elson, Male bias in the development Process (Manchester University Press, 1991), P.183).

(١٠) انظر، على سبيل المثال تقارير اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة عن إضفاء طابع الأنوثة على الهجرة الدولية، المعقود في اكواسكلينتاس، المكسيك، ٢٢-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛ والحلقة الدراسية الدولية التي عقدتها اليونسكو في عام ١٩٩٠، عن هجرة النساء، المعقودة في برشلونة، اسبانيا ٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بسياسات الهجرة الدولية ومركز المهاجرات المعقود في سان منياتو، ايطاليا ٢٧-٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠.

(١١) .A. Rodda, (1991), Women and the Environment (London, Zed Books Ltd., 1991), P. 49-50

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان، بوخارست، ١٩-٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.XIII.3)، الفصل الأول.

(١٣) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.85.IV.10)، الفصل الأول.

(١٤) من أجل الاطلاع على مناقشة مستفيضة بشأن هذا الموضوع، انظر Jacques du Guerny and Elisabeth Sjöberg, "Inter-relationship Between Gender Relations and the HIV/AIDS-epidemic: Some Possible considerations for Policies and Programmes", AIDS (London, Current Science), forth coming.

- - - - -